

من الرزح الا بالقسمه لا بالنضوض باب المساقاة تنفع
 ممن يبيع قراضه على نخل وكرمر خاصه مفر وسيف الى
 مدة تبقى فيها الشجرة ويخرجها الجزء معلوم من الثمر
 كثلث وربع كالقراض ويملك حصته من الثمر بالظهور
 ووضفته ان يجعل فيه صلاح الثمرة كالتفح وسقى وتنقيه
 ساقيةم وتقطع حشيش مضره ونحوه وعلى المالك ما
 يحفظ الاصل كبناء حائط وحفر نهر ونحوه والعالم ابن
 فان شئت خيانتة ضم الميه مشرف لان المساقاة لازمه
 ليس لاحدهما تسخها كالاجارة فان لم يتحفظا بالمشرفي
 المستخرج عليهم من يجعل عنه تصحل العول في الارض بعض
 ما يخرج منها ان كان البذر من المالك سمي مزارعه وان
 كان من العامل سمي تجاربه وهما باطلتان الا ان يكون
 بين الخيل ويخص وان كثر تصح المزارعه عليه تنعا
 للمساقاة على النخل وان تتلوات المشروط في المساقاة
 والمزارعه بشرط ان يتحد العامل في النخل والارض
 ويعسرافوا النخل بالسقي والبياض بالعاره وان
 يقدم لفظ المساقاة فيقول ساقيتك وزاعتك
 وان لا يفصل بينهما ولا يجوز المخابره تنعا للمساقاة
 باب الاجارة تقع ممن يبيع بوعه وشرطها اشجاب
 مثل اجرتك هذا او اجرتك منافع او اكريتك وقبول
 ولي على قسمين اجارة ذميه واجارة عين فاجارة الذم
 ان يقول استاجرت منك دابة صفتة كذا واستاجرتك
 لتحصل لي خياطه ثوب او ركوب في المكه واجارة

مطلب المزارعه

تفاوت

مطلب الاجارة

فله ان يبيع ما فعلا المشتري وياخذه وله ان ياخذ من
 المشتري الثاني بما اشترى به واذا مات الشئح فلولي
 فان عني بعضهم اخذ الباقي الكمل او يبيعون الكمل
 باب القراض هو ان يبيع ما لا يجر فيه ويكون الرزح
 بينهما ويجوز من جازي التصرف مع جازي التصرف بشرط
 اشجاب وقبول وكون المال نقدا خالصا مضمونا
 معلوم المقدار معيناً مسلماً الى العامل بجزء معلوم من
 الرزح كالنصف والثلث ثلاثاً يجوز على عرضي ومقتضى
 وبسببته ولا على ان يكون المال عند المالك ولا على ان
 لاحدهما رزح منقوعاً ولا عشرة دراهم ولا على
 ان الرزح كله لاحدهما ولا على ان المالك يجعله
 ووضفة العامل التجاره وتوابعها بالنظر والاحتياط
 فلا يبيع بعين ولا نسبة ولا يسافر بلا اذن ونحو ذلك
 فلو شرط عليه ان يشتري حنطم فيطحن ويخبز لا
 فيسبح ويسبح او ان لا يتصرف الا في كذا وهو غير
 الوجود كما تحيل البلق او لا يعمل الا زيد افسد
 فسد نفذ نصرت باجرة المتل وكل الرزح للمالك
 الا اذا قال المالك الرزح كله لي فلا تنفي للعامل رزح
 فسخره احدهما او حث او اعني عليه انفسح العقد
 فيلزم من العامل تنضيض راس المال والقول قول
 العامل في تدريس المال وفي رده وفيما يدعي من
 هلاك وفيما يدعي عليه من خيانتة وان اختلفا في قدر
 الرزح المشروط تخالفاً ولا يملك العامل حصته من

القراض

الرزح

باب اجاره النخل